



دورة : استثنائية

جلسة : عمومية

محضر دورة استثنائية لشهر مارس 2022

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

إقليم خنيفرة

جماعة خنيفرة

*_*_*

الورقة الحافظة

عقد المجلس الجماعي لمدينة خنيفرة دورة استثنائية يوم الخميس 24 مارس على الساعة العاشرة و ثلاثين دقيقة صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر جماعة خنيفرة تحت رئاسة السيد مولاي المصطفى بايا رئيس المجلس الجماعي وبحضور قائد الملحقة الإدارية الثانية السيد سعيد راغب.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس الجماعي لمدينة خنيفرة : 35 عضوا.

- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم بحظيرة المجلس : 35 عضوا.

- عدد الأعضاء الحاضرين : 27 عضوا.

الأعضاء الحاضرون :	الصفة داخل المجلس
1- مولاي المصطفى بايا	رئيس المجلس الجماعي
2- نبيل صبري	النائب الأول للرئيس
3- محمد لعروصي	النائب الثالث للرئيس
4- عبد العزيز تيتاح	النائب السادس للرئيس
5- الحسين العمري	النائب السابع للرئيس
6- جمال السكاك	كاتب المجلس
7- مينة بوثولة	نائبة الكاتب
8- محمد بوتخساين	عضو المجلس الجماعي
9- سميرة ورزيق	عضو المجلس الجماعي
10- ايمان بوبوض	عضو المجلس الجماعي
11- نادية بريكي	عضو المجلس الجماعي
12- حميد البابور	عضو المجلس الجماعي
13- محمد اقلمون	عضو المجلس الجماعي
14- نوال ناصيري	عضو المجلس الجماعي
15- ابراهيم اعبا	عضو المجلس الجماعي
16- عزيز بوكرن	عضو المجلس الجماعي
17- رشيدة كريبي	عضو المجلس الجماعي

18- عبد العزيز الهري	عضو المجلس الجماعي
19 – بنيوسف اقجييع	عضو المجلس الجماعي
20- محمد بنعناع	عضو المجلس الجماعي
21- حسن امزيان	عضو المجلس الجماعي
22- نعيمة ومكلول	عضو المجلس الجماعي
23- حميد بويمجان	عضو المجلس الجماعي
24- حسناء العسراوي	عضو المجلس الجماعي
25- عبد الرحيم ياقوتي	عضو المجلس الجماعي
26- محمد الوحيددي	عضو المجلس الجماعي
27- زهرة سلاك	عضو المجلس الجماعي

– الأعضاء الغائبون بعذر: 08

الأعضاء الغائبون بعذر: 08	الصفة داخل المجلس
1- محمد ارديل	النائب الثاني للرئيس
2 – ربيع بنعلال	النائب الرابع للرئيس
3- مصطفى التوجي	النائب الخامس للرئيس
4- عبلة حمداني	عضو المجلس الجماعي
5- حميد عمراي	عضو المجلس الجماعي
6- جميلة عفير	عضو المجلس الجماعي
7- محمد مرزاق	عضو المجلس الجماعي
8- ايمان علي	عضو المجلس الجماعي

– الأعضاء الغائبون بدون عذر: لا احد.

– الحاضرون بصفة استشارية :

– من المصالح الجماعية السادة :

- سعيد يمين	مدير المصالح الجماعية
- عبد الرحمان المريوح	رئيس مصلحة أنشطة المجلس
- الصديق عبد العالي	رئيس مصلحة المنازعات
فاروقي مصطفى	رئيس المصلحة الثقافية
برقديش محمد	مهندس بالمصلحة التقنية
العماري الحسين	رئيس مصلحة الوعاء الضريبي

- المصالح التابعة للباشاوية :

رشيد ارديل: مهندس بالباشاوية

الاسم الكامل	الصفة
محمد مروصي	المندوب الإقليمي للصحة والحماية الاجتماعية
شنخير اسماعيل	مدير المركز الاستشفائي الإقليمي
كرلال رشيد	مستشار التشغيل

بعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني لعقد الجلسة طبقا للمادة 42 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات افتتح السيد الرئيس الجلسة بكلمة رحب فيها بالسيد القائد والسادة أعضاء المجلس واطر الجماعة والمجتمع المدني والصحافة والحضور الكريم . ثم أشار أن عقد الدورة الاستثنائية جاء بطلب من السيد العامل طبقا لإحكام المادة 37 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات حيث يتضمن جدول الأعمال النقاط التالية:

1- الدراسة والمصادقة على البروتوكول التمويلي المتعلق بتخفيف الوقع المالي لجائحة كوفيد 19 على الفاعلين في مجال النقل الحضري والشبه الحضري بواسطة الحافلات Société Karama Bus Khénifra ville.

2- الدراسة و المصادقة على اتفاقية شراكة و تعاون لدعم القطاع الصحي بإقليم خنيفرة بالموارد البشرية.

3- الدراسة و المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية الشراكة لانجاز فيلم وثائقي تعريفى لإقليم خنيفرة.

الدراسة و المصادقة على البروتوكول التمويلي المتعلق بتخفيف الوقع المالي
لجائحة كوفيد 19 على الفاعلين في مجال النقل الحضري و الشبه الحضري
بواسطة الحافلات Société Karama Bus Khénifra ville.

النقطة الأولى :

العرض

السيد الرئيس :

جاء في مستهل كلمته أن هذه النقطة تتعلق بالبروتوكول التمويلي المتعلق بالتخفيف من الوقع و
الآثار المالية الناتجة عن جائحة كورونا على الفاعلين في مجال النقل الحضري و شبه الحضري بواسطة
الحافلات، حيث أن وزارة الداخلية وخاصة المديرية العامة للجماعات الترابية ستقدم تعويض للمتضررين في
قطاع النقل الحضري و بالنسبة لجماعة خنيفرة فان شركة الكرامة هي التي ستستفيد من هذا التعويض
الذي يبلغ 354.739,03 درهم. ثم قام بتلاوة البروتوكول التمويلي وعرضه على أنظار المجلس.

المناقشة

السيد الحسين العماري :

أشار إلى مضمون البروتوكول التمويلي المتعلق بتخفيف الوقع المالي لجائحة كورونا على الفاعلين في
مجال النقل الحضري، ما بين وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للجماعات الترابية، والسيد عامل إقليم
خنيفرة وجماعة خنيفرة وشركة كرامة للحافلات. حيث سجل العجز المالي 354.739,03 درهم برسم 2020 وهذا
العجز ستقوم المديرية العامة للجماعات الترابية بتغطيته ودفعه إلى الشركة المذكورة عن طريق الجماعة وفق
التزامات كل طرف في هذا البروتوكول.

المقرر رقم: 16

صادق أعضاء مجلس جماعة خنيفرة الحاضرون بالإجماع على البروتوكول التمويلي
المتعلق بتخفيف الوقع المالي لجائحة كوفيد 19 على الفاعلين في مجال النقل الحضري و الشبه
الحضري بواسطة الحافلات لشركة كرامة حافلات خنيفرة Société Karama Bus Khénifra
ville كالتالي:

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'intérieur

**Protocole de financement relatif à l'atténuation de l'impact financier
dû à la pandémie COVID 19 sur les opérateurs de transport
Urbain et péri-urbain par autobus**

Société Karama Bus Khénifra ville

LE PRESENT PROTOCOLE EST CONCLU ENTRE LES SOUSSIGENS :

LE MINISTERE DE L'INTERIEUR, représentée par Monsieur le Wali, Directeur Général des Collectivités Territoriales ;

Ci-après dénommée « **LA DGCT** »

LA PROVINCE DE KHENIFRA, représentée par Monsieur le Gouverneur de la Province de khénifra ;

Ci-après dénommé « **La Province** »

LA COMMUNE DE KHENIFRA, représenté par son Président ;

Ci-après dénommé « **L'Autorité Délégente** »

LA SOCIETE KARAMA BUS KHENEIFRA VILLE, représentée par son directeur Général ;

Ci-après dénommé « **Le Délégataire** »

- Tenant en compte l'état d'urgence sanitaire déclaré sur l'ensemble du Royaume par le décret-loi n° 2-20-292 du 23 mars 2020 édictant des dispositions particulières à l'état d'urgence sanitaire et les mesures de sa déclaration pour lutter contre l'impact du Covid-19, et les conséquences négatives de cette situation sur le plan économique et social en général et plus particulièrement sur le secteur du transport public urbain ;
- Considérant les impacts financiers sur les résultats des exploitations particulièrement durant l'année 2020, induit par les mesures restrictives instaurées par Gouvernement pour la lutte contre la propagation du Covid-19 et son impact notable sur les déplacements urbains des citoyens.
- Considérant la volonté de l'Autorité Délégante à accompagner les opérateurs du transport public urbain pour assurer la continuité du service dans les meilleures conditions possibles.
- Considérant la volonté de la DGCT d'appuyer les efforts des CTS visant la continuité des services publics locaux, notamment celui du transport public urbain.

IL A ETE CONVENU CE QUI SUIT :

ARTICLE 1 : Objet du Protocole

Le présent protocole a pour objet de définir les modalités de prise charge par l'Autorité Délégante d'un appui financier au profit de la Société Karama Bus Khénifra ville, comme mentionné à l'article 2 Ci-après.

ARTICLE 2 : Evaluation de l'appui

Les sommes relatives à l'appui financier sont comme suit :

Rubrique	Volume en DH
-Résultat net déclaré à l'administration fiscale, année 2020	61 927.62
-Subventions FART scolaire HT perçues au titre de l'année	416 666.66
-Déficit retraité hors subvention FART	-354 739.03
-Montant de l'appui	354 739.03

Le montant de l'appui est de **354 739.03 DH**.

Ce montant sera couvert par appui financier de la **DGCT**.

ARTICLE 3 : Engagement de la DGCT

La DGCT s'engage à verser le montant d'appui au profit de la Commune de khénifra des signatures de ce protocole.

ARTICLE 4 : Engagement de l'autorité délégante

La Commune de khénifra s'engage à reverser les fonds reçus de la DGCT au profit de la Société Karama Bus khénifra ville au plus tard 30 jours après réception des fonds de la part de la DGCT.

ARTICLE 5 : Engagement du délégataire

Le Délégataire s'engage à garantir un service de transport urbaine qualité dans le respect dispositions contractuelles en terme de :

- Couverture territoriale ;
- qualité du matériel roulant ;
- Respect des fréquences et des horaires ;
- Propreté...etc.

ARTICLE 6 : Engagement de la Province de khénifra

Le Gouverneur de la Province de khénifra veillera à la mise en œuvre des dispositions des termes du présent protocole d'accord.

ARTICLE 7 : Déchéance

L'appui étant calculé selon les déclarations fiscales des opérateurs auprès de l'administration fiscale ; tout redressement fiscal impactant le résultat obligerait le délégataire à restituer, à l'Autorité Délégante, la somme perçue au prorata dudit redressement.

ARTICLE 8 : Entrée En vigueur et date fin protocole

Le présent protocole entre en vigueur dès sa signature par les parties concernées et prendra fin dès versement de la totalité de la somme visée à l'article 2.

La Commune de Khenifra	
La Société Karama Bus Khénifra ville	
La Province de Khénifra	
Visa de la Direction Générale des Collectivités Territoriales	

كاتب المجلس

رئيس جماعة خنيفرة

جمال السكاك

م.المصطفى بايا

العرض

السيد الرئيس: تدخل مشيرا أن هذه الاتفاقية تتعلق بدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بالموارد البشرية نظرا للنقص الكبير الحاصل في هذه الفئة مما ينعكس سلبا عن تقديم خدمات لصالح المواطن، لهذه الغاية تم التفكير كما هو معمول به في بعض الأقاليم الأخرى بعقد اتفاقية شراكة متعددة الأطراف بين المجلس الإقليمي لخنيفرة، مجموعة الجماعات الترابية الأطلس، جماعات إقليم خنيفرة، المندوبية الإقليمية للصحة و الحماية الاجتماعية بخنيفرة، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات، و جمعية أطلس لدعم الوحدات الطبية المتنقلة بخنيفرة.

المناقشة

السيد المدير الإقليمي للصحة و الحماية الاجتماعية:

في بداية كلمته شكر المجلس على الدعوة للمشاركة في أشغال هذه الدورة كما جدد الشكر للمجلس على دعمه الكامل لإنجاح الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد وزير الصحة إلى خنيفرة و التي كللت بالنجاح و حققت مكاسب للمواطنين في مجال القطاع الصحي حيث أن مركز المستعجلات بالقباب سيصبح مركز طبي للقرب. كما سيتم انجاز و تجهيز مستشفى القرب باكلموس ب 45 سريرا. كذلك سيتم توسيع مستشفى القرب بميرت. و القيمة المضافة للإقليم هو بناء ملحقة للمعهد العالي لمهن التمريض بمدينة خنيفرة التي ستفتح آفاقا أمام الطلبة الراغبين في الولوج إلى مختلف مهن التمريض دون اكرهات التنقل إلى مدن أخرى.

السيد الرئيس:

تقدم بتلاوة نص الاتفاقية التي هي موضوع التداول على أنظار المجلس الموقر و أعطى الكلمة لمدير المركز الاستشفائي.

السيد مدير المركز الاستشفائي الإقليمي:

شكر بدوره المجلس الجماعي على هذه الالتفاتة و نيته الصادقة في دعم القطاع الصحي بخنيفرة بالمشاركة في توفير الموارد البشرية اللازمة في القطاع الصحي الذي يشكو من قلة الموارد البشرية و التي يكون لها انعكاسا سلبيا واضحا في عدم القدرة على توفير خدمة جيدة للمرضى الذين يزورون المستشفيات قصد العلاج حيث أن النقص مسجل في الأطباء و الممرضين و على سبيل المثال هناك طبيب واحد في المداومة لمدة 12 ساعة للإقليم بأكمله و هذا عجز كبير و لايمكنه تقديم الخدمة للجميع مما يجعل المشادات و بعض الاحتجاجات من حين لآخر و رغم مكاتبة الوزارة الوصية في هذا الشأن فإن الحالة تبقى على ما هي عليه. و انه يأمل أن هذه الاتفاقية سيكون لها وقع ايجابي و دعم كبير في الموارد البشرية الطبية و شبه الطبية على مستوى القطاع الصحي بخنيفرة، حيث أن المرتفق سيتلقى استقبال و رعاية و خدمة طبية في المستوى.

ممثل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات:

أوضح أن الوكالة رهن الإشارة للتعامل مع المؤسسات و الإدارات أن تقوم بتنسيق من أجل تسهيل مسطرة الولوج إلى الشغل و السهر على جميع العمليات المتعلقة بهذه التوظيفات.

السيدة حسناء العسراوي:

أشارت بأنها تغتني الفرصة لتسليط الضوء على مشاكل القطاع الصحي بخنيفة، حيث أنه يتم الاهتمام بالبنية التحتية من بنايات و يتم إهمال العنصر البشري الذي هو شبه مفقود و نقص كبير في التجهيزات. كما تساءلت بالنسبة لمستشفى القباب هل سيتم تعيين أطر صحية جديدة أم أنه سيعتمد على العنصر البشري السابق. أما بالنسبة لمعهد مهن التمريض فهي نقطة ايجابية بالنسبة لمدينة خنيفة.

السيدة ايمان بوبوض:

أكدت في تدخلها على أن المستوصفات و خاصة الأطباء العاملين بها لا يقومون بواجبهم في استقبال المرضى مما يجعل قسم المستعجلات بالمركز الاستشفائي الإقليمي يعرف اكتضاها كبيرا الشيء الذي يخلق فوضى و عدم الاهتمام بالحالات المستعجلة. كما أن مشكل الأطباء الاختصاصيين يعد من بين المشاكل المستعصية بحيث أنهم يتناوبون في العمل و تجدهم في المصحات الخاصة.

السيدة مينة بوتوتلة:

أشارت أنها لم تتوصل بالدعوة لحضور أشغال الدورة، كما أكدت هي الأخرى معانات الساكنة مع الأطباء في المستوصفات الذين يتغيبون كثيرا.

السيد المندوب الإقليمي للصحة:

أوضح أن مشاكل القطاع الصحي كثيرة و هي موجودة على المستوى الوطني و ليست على الصعيد المحلي فقط، و المندوبية قامت بتشخيص دقيق و تبين لها وجود خصائص مهول في الموارد البشرية و كاتبت الوزارة في هذا الشأن لكن المشكل يتجلى في عدد المناصب التي لم تستطع الوزارة الحصول عليها، و نحن حاليا في إطار العمل و التعاون و تضافر الجهود من أجل الجميع من أجل التخفيف من حدة هذا النقص في الموارد البشرية، و هناك تجربتين في هذا المجال في كل من بني ملال و ازيلال وهما تجربتين ناجحتين نتمنى أن نسير في نفس المنوال.

السيد الرئيس:

زكى ما جاء في كلمة السيد المندوب و أكد أن المشكل هو مشكل وطني يجب على الدوائر العليا إيجاد حلول له. و أضاف قائلا الجماعة حاضرة و ستقدم الدعم حسب إمكانياتها لأن صحة المواطن أعلى من أي شيء.

السيد محمد العروصي:

أشار أن مشاكل الصحة تفتح الشهية للكلام لكنه يجب التقيد بجدول الأعمال و مناقشة الاتفاقية لأنها فرصة لا تعوض لدعم القطاع الصحي بالإقليم بالموارد البشرية.

المقرر رقم: 17

صادق أعضاء مجلس جماعة خنيفرة الحاضرون بالإجماع على اتفاقية شراكة وتعاون لدعم القطاع الصحي بإقليم خنيفرة بالموارد البشرية اللازمة بين المجلس الإقليمي لخنيفرة ومجموعة الجماعات الترابية الأطلس وجماعات إقليم خنيفرة المندوبية الإقليمية للصحة والحماية الاجتماعية بخنيفرة والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وجمعية أطلس لدعم الوحدات الطبية المتنقلة بخنيفرة كما يلي :

الديباجة

- استرشادا بالتعليمات الملكية السامية الرامية إلى النهوض بقضايا القطاع الصحي وذلك من خلال مقاربة تشاركية تنخرط فيها الجماعات الترابية وفعاليات المجتمع المدني؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-84 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون رقم 14.112 المتعلق بالعمالات والأقاليم؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-85 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون رقم 14.113 المتعلق بالجماعات؛
- بناء على المرسوم رقم 2.17.450 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للعمالات والأقاليم ومجموعاتها؛
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.11.83 صادر في 29 من رجب 1432 (2 يوليوز 2011) بتنفيذ القانون إطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات؛
- وبناء على المرسوم رقم 2.14.562 الصادر في 7 شوال 1436 (24 يوليوز 2015) فيما يخص تنظيم عرض العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات؛
- اعتبارا للنص القانوني رقم 51.99، القاضي بإنشاء الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والظهير الشريف رقم: 1.00.220 الصادر في 2 ربيع الأول 1421 (05 يونيو 2000) بتنفيذ القانون السالف الذكر؛
- وتعزيزا للتعاون القائم بين القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة والتكامل الممكن تحقيقه بينهم؛

- اعتبارا للمهام الموكلة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات المتعلقة بمواكبة المقاولات ودعم الباحثين عن عمل للاندماج في الحياة العملية؛
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 الموافق ل 15 نونبر 1958 والمتعلق بحق تنظيم وتأسيس الجمعيات كما وقع تنميته وتغييره بالقانون رقم 00-75 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 206-1-02 بتاريخ 12 جمادى الأولى 1423 (23 يوليوز 2002)،
- وفي إطار تشجيع وبلورة المبادرات المحلية بإقرار آليات للتعبئة الشاملة على المستوى المحلي، تلعب الجماعات الترابية داخلها دورا أساسيا، وإيماننا من الجميع بأن النهوض بالقضايا الصحية بإقليم خنيفرة، رهين بمدى إشراك الفاعلين المحليين في القرار والتتبع والتقويم كما أن مثل هذه المبادرات تقتضي مقاربة تشاركية فعالة تستجيب لتطلعات ساكنة الإقليم؛
- وسعيا لإقامة شراكة فعالة بين الأطراف من أجل تمكين الفئات المعوزة المتواجدة بتراب إقليم خنيفرة لتلقي الرعاية الصحية، والولوج إلى الخدمات الصحية بالمجان خاصة بالمناطق التي تعاني من نقص حاد في الأطر الطبية والتمريضية بالمؤسسات الصحية؛
- وبناء على القانون الأساسي لجمعية أطلس لدعم الوحدات الطبية المتنقلة بخنيفرة، ووصل إيداعها المسلم من طرف السلطة المعنية تحت عدد.....بتاريخ.....؛
- وبناء على دورية الوزير الأول رقم 7/2003 بتاريخ 27 يونيو 2003 التي تنظم الشراكة بين الدولة والجمعيات.
- وبناء على مقرر المجلس الإقليمي برسم دورته المنعقدة بتاريخبشأن المصادقة على هذه الاتفاقية
- وبناء على مداولات مجالس الجماعات التابعة لإقليم خنيفرة بشأن المصادقة على هذه الاتفاقية؛

اتفق كل من:

- المجلس الإقليمي لخنيفرة
- مجموعة الجماعات الترابية الأطلس
- الجماعات التابعة لإقليم خنيفرة (22 جماعة)
- المندوبية الإقليمية للصحة والحماية الاجتماعية بخنيفرة
- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بخنيفرة
- وجمعية أطلس لدعم الوحدات الطبية المتنقلة بخنيفرة

على مايلي:

المادة 01: موضوع الاتفاقية

تدخل هذه الاتفاقية ضمن السياق العام لدعم قطاع الصحة وتعزيز السياسة الصحية بإقليم خنيفرة من خلال تحسين ولوج المواطنين خاصة الفئات المعوزة إلى الخدمات الصحية الأساسية. وتتضمن تقديم الدعم المادي من أجل دعم القطاع الصحي بالإقليم بالموارد البشرية اللازمة.

المادة 02: تكلفة المشروع

تحدد الكلفة الإجمالية للمشروع في: **1.820.000 درهم** سنويا تتضمن مصاريف التسيير وتدير العمليات المنجزة من طرف الجمعية في إطار هذه الاتفاقية.

المادة 03: التزامات الأطراف

المجلس الإقليمي لخنيفرة:

- تخصيص اعتماد مالي في حدود: **600.000.00 درهم** .
- تتبع انجاز البرامج المسطرة.

مجموعة الجماعات الترابية الأطلس

- تخصيص اعتماد مالي في حدود: **400.000.00 درهم** .
- تتبع انجاز البرامج المسطرة.

الجماعات التابعة لإقليم خنيفرة

جماعة خنيفرة

- تخصيص اعتماد مالي في حدود: **400.000.00 درهم** .
- تتبع انجاز البرامج المسطرة.

باقي الجماعات (21 جماعة)

المساهمة المالية في المشروع في حدود **420.000 درهم**، على أساس **20.000 درهم** لكل جماعة.

جمعية أطلس لدعم الوحدات الطبية المتنقلة بخنيفرة

تلتزم بالعمل في إطار هذه الاتفاقية بتحقيق الأهداف وانجاز العمليات التالية:

- التعاقد مع الأطباء والممرضين والقابلات للقيام بالمهام التمريضية والصحية؛
- الالتزام بأداء الأقساط الشهرية للأطر الصحية المتعاقد معهم؛
- الالتزام بأداء مصاريف التأمين للأطر الصحية المتعاقد معهم؛
- الالتزام بموافاة الشركاء بمجالات صرف الاعتمادات المخصصة لتسيير وتدير العمليات المنجزة من طرف الجمعية في إطار هذه الاتفاقية؛
- ضمان التزام الأطر الصحية المتعاقد معها بالعمل طبقا للقوانين الجاري بها العمل بوزارة الصحة بالمندوبية الإقليمية للصحة بخنيفرة؛
- إعداد تقرير مفصل حول توظيف مبلغ الدعم موقع عليه من طرف الرئيسة وأمين المال ومصادق عليه من طرف خبير مالي محلف؛
- موافاة الشركاء بنسخ حديثة العهد من العقود المبرمة مع الأطر الصحية مصادق عليها.

المندوبية الإقليمية للصحة والحماية الاجتماعية بخنيفرة

تلتزم بالقيام بما يلي:

- التنسيق مع جميع الفاعلين والمتدخلين من أجل تنفيذ البرامج المسطرة؛
- تقديم الدعم المتمثل في التأطير والتكوين بغية إنجاح هذا المعمل المشترك خاصة بالمناطق التي تعرف الخصاص؛
- المساهمة في إطار القوانين المنظمة للمؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة في إنجاح هذا النوع من التعاقد الذي من شأنه تخفيف العبء على الوزارة المعنية من حيث توفير الأطر الطبية والتمريضية بالإقليم.

الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بخنيفرة

- إشهار عروض الشغل عبر شبكة الوكالات المحلية وعلى الموقع الإلكتروني؛
- استقبال، إرشاد وتوجيه الباحثين عن شغل المهتمين بعروض التشغيل موضوع هذه الاتفاقية؛
- إجراء الانتقاء الأولي للمرشحين وفق معايير محددة من طرف المشغل؛
- تقديم الدعم اللوجستيكي أثناء الانتقاء النهائي الذي يجريه المشغل؛
- إجراء تكوينات تكميلية في المجال التقني واللغوي لفائدة المرشحين الذين تم انتقاؤهم إذا ما رغب المشغل في ذلك؛
- مواكبة الجمعية المشغلة من أجل الاستفادة من البرامج النشطة لإنعاش التشغيل (إدماج، تأهيل ...).

المادة 04: التزامات الأطراف / التركيبة المالية للمشروع

- المجلس الإقليمي لخنيفرة : 600.000 درهم.
- مجموعة الجماعات الترابية الأطلس: 400.000 درهم.
- جماعة خنيفرة : 400.000 درهم.
- 21 جماعة تابعة لإقليم خنيفرة : 420.000 درهم (20.000 درهم لكل جماعة).
- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات : الدعم اللوجستيكي
- المندوب الإقليمي للصحة والحماية الاجتماعية : التأطير والمواكبة
- جمعية أطلس لدعم الوحدات الطبية المتنقلة بخنيفرة : تنفيذ المشروع.

المادة 05: رصد المساهمات المالية

يتم صرف مساهمات الشركاء دفعة واحدة بعد توقيع هذه الاتفاقية بالحساب البنكي لجمعية أطلس لدعم الوحدات الطبية المتنقلة بخنيفرة المفتوح بالمؤسسة البنكية..... تحت رقم

تخضع كل المعطيات المرتبطة بصرف الاعتمادات المالية للمراقبة من طرف هيئات مختصة بالإدارة وخاصة اللجن المشتركة بين المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية أو غيرها من الهيئات المختصة حسب القوانين الجاري بها العمل.

المادة 06: التتبع والمحاسبة

تحدث بموجب هذه الاتفاقية لجنة مشتركة للتتبع تتألف من ممثلين عن الأطراف المتعاقدة، وكل شخص ذاتي أو اعتباري ترى الأطراف المتعاقدة في خبرته وكفاءته ما يفيد اللجنة ويعهد لها بحسن تنفيذ بنود الاتفاقية وتتبع المشروع، وتعد هذه اللجنة اجتماعاتها تحت رئاسة السيد عامل إقليم خنيفرة أو من يمثله كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

تلتزم جمعية أطلس لدعم الوحدات الطبية المتنقلة بخنيفرة بمسك محاسبة خاصة بالعملية تضمن دقة وصدق السجلات المحاسبية المعدة لهذا الغرض. وتلتزم بالاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والمالية المبررة لإنجاز العملية، لمدة خمس سنوات تبتدئ من تاريخ نهاية إنجاز العملية.

كما تلتزم بالإدلاء بالوثائق المحاسبية المبررة لصرف الدعم والتعاون مع أعضاء لجان المراقبة والتتبع، ووضع كل الوثائق والمعلومات الضرورية رهن إشارتها للقيام بمهامها.

المادة 07: رفع التقارير

تتعهد جمعية أطلس لدعم الوحدات الطبية المتنقلة بخنيفرة بأن ترفع وبصفة منتظمة وعند نهاية كل ثلاثة أشهر، إلى باقي الشركاء تقريراً مفصلاً حول السير التقني والمالي للعمليات المبرمجة.

المادة 08: صلاحية الاتفاقية

تحدد مدة صلاحية هذه الاتفاقية في خمس سنوات قابلة للتجديد، على أن يتم تقييم أدائها ونجاحاتها وتحسينها سنوياً. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ مباشرة بعد التوقيع عليها من طرف الأطراف المتعاقدة، والتأشير عليها من طرف السيد عامل إقليم خنيفرة عليها وينتهي العمل بها إما:

- باتفاق الأطراف على فسخ اتفاقية الشراكة ودياً، بواسطة وثيقة مكتوبة ومؤرخة تذيّل بتواقيع الأطراف وتتضمن التعليم وسبل التنفيذ وكذا سبل استرداد المبالغ المالية المدفوعة؛
- أو برغبة من أحد الأطراف بعد إشعار الأطراف الأخرى بواسطة رسالة مضمونة يبين فيها الأسباب الموضوعية لإلغاء الاتفاقية.

في حالة فسخ هذه الاتفاقية أو فقدان الجمعية لصفحتها القانونية لأي سبب من الأسباب، تؤل الاعتمادات المتبقية إلى حساب ميزانية المجلس الإقليمي لخنيفرة.

المادة 09: مراجعة الاتفاقية

يمكن مراجعة هذه الاتفاقية وتعديلها باقتراح من أحد الأطراف بعد استصدار موافقة باقي الشركاء ويتم ذلك من بواسطة ملحق يخضع للمسطرة التي خضعت لها الاتفاقية.

المادة 10: مقتضيات خاصة

يمكن للشركاء تحديد مقتضيات خاصة إضافية مادامت لا تتعارض مع المقتضيات العامة لهذه الاتفاقية.

المادة 11: فض النزاعات

يتم تسوية كل نزاع محتمل نجم عن سوء تأويل بنود هذه الاتفاقية أو أثناء تنفيذها بالتراضي تحت إشراف السيد عامل إقليم خنيفرة، وإذا تعذر التوصل إلى حل يحال النزاع على القضاء المختص.

المادة 12: اختيار المقر

لتنفيذ هذه الاتفاقية فان مقرات الأطراف هي نفسها المقرات الخاصة بهم.

وحرر بخنيفرة بتاريخ في 10 نسخ أصلية.

التوقيعات

<u>السيد مدير الوكالة الإقليمية لإنعاش التشغيل والكفاءات بخنيفرة</u>	<u>السيد المندوب الإقليمي للصحة والحماية الاجتماعية بخنيفرة</u>
<u>السيد رئيس جمعية أطلس لدعم الوحدات الطبية المتنقلة بخنيفرة</u>	
<u>السيد رئيس مجموعة الجماعات الترابية الأطلس</u>	<u>السيد رئيس المجلس الإقليمي لخنيفرة</u>
<u>السيد رئيس جماعة مريرت</u>	<u>السيد رئيس جماعة خنيفرة</u>
<u>السيد رئيس جماعة أم الربيع</u>	<u>السيد رئيس جماعة أجلموس</u>
<u>السيد رئيس جماعة أيت إسحاق</u>	<u>السيد رئيس جماعة القباب</u>
<u>السيد رئيس جماعة مولاي بوعزة</u>	<u>السيد رئيس جماعة سيدي يحيى أوساعد</u>
<u>السيد رئيس حد بوحسوسن</u>	<u>السيد رئيس جماعة سبت أيت رحو</u>
<u>السيد رئيس جماعة سيدي احسين</u>	<u>السيد رئيس جماعة سيدي لامين</u>
<u>السيد رئيس جماعة واومنة</u>	<u>السيد رئيس جماعة تيغسالين</u>
<u>السيد رئيس جماعة أكلامم أزكزا</u>	<u>السيد رئيس جماعة الحمام</u>

<u>السيد رئيس جماعة لهري</u>	<u>السيد رئيس جماعة موحى أوحمو الزباني</u>
<u>السيد رئيس جماعة كورشن</u>	<u>السيد رئيس جماعة سيدي اعمر</u>
<u>السيد رئيس جماعة البرج</u>	<u>السيد رئيس جماعة ايت سعدي</u>

تأشيرة السيد عامل إقليم خنيفرة

كاتب المجلس

رئيس جماعة خنيفرة

جمال السكاك

م.المصطفى بايا

الدراسة و المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية الشراكة لانجاز
فيلم وثائقي تعريفى لإقليم خنيفرة.

النقطة الثالثة :

العرض

أشار أن هذه النقطة تتعلق بملحق اتفاقية سابقة خاصة بانجاز فيلم وثائقي تعريفي لإقليم خنيفرة، و أعطى الكلمة لرئيس مصلحة أنشطة المجلس قصد تقديم التوضيحات الكافية في الموضوع.

المناقشة

السيد عبد الرحمان المربوح:

أوضح أنه كما جاء في كلمته السيد الرئيس فان هذه النقطة تتعلق بملحق اتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي و جماعة خنيفرة لانجاز فيلم وثائقي تعريفي بالمؤهلات الطبيعية و الثقافية و التاريخية لإقليم خنيفرة من أجل تشجيع السياحة بالإقليم، و هذه الاتفاقية صادق عليها مجلس جماعة خنيفرة خلال دورة استثنائية لشهر مارس 2018. و حسب بنود الاتفاقية فان صاحب المشروع هو المجلس الإقليمي و مساهمة الطرفين المجلس الإقليمي 200.000,00 درهم و جماعة خنيفرة 100.000,00 درهم. إلا أن الجماعة لم تقم بدفع مساهمتها إلى الحساب الخاص بالميزانية الإقليمية، و نظرا للاستعجال فان المجلس الإقليمي قام بأداء مساهمته إلى الشركة المعنية، و هذا هو السبب الأساسي في إعداد الملحق التعديلي للاتفاقية الأولى و يتعلق بالفصل 01 و هو تحويل مساهمة الجماعة مباشرة إلى حساب الشركة مفوض الميزانية الإقليمية.

السيد الرئيس:

تدخل مشيرا أنه توصل بنسخة من هذا الفيلم التي ستعرض على أنظار المجلس.

السيد حميد البابور:

ركز في تدخله على الفيلم الذي اعتبره جد ملم للتعريف بالإقليم و أكد على أن القيمة الحقيقية للانجاز كبيرة جدا و أن تدخل السيد العامل لدى الجهات المعنية التي وافقت على انجاز و إمداد هذا الفيلم بهذا المبلغ الهزيل مساهمة منها في هذا العمل.

المقرر رقم: 18

ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة لانجاز فيلم وثائقي تعريفي لإقليم خنيفرة

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي 112.14 المتعلق بالعملات والأقاليم.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .

- بناء على المرسوم رقم 2.17.450 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للعمليات والأقاليم ومجموعاتها.
- وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 الموافق ل (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على التفافية شراكة لانجاز فيلم وثائقي تعريفى بإقليم خنيفرة المبرمة بين جماعة خنيفرة والمجلس الإقليمى لخنيفرة
- بناء على المجلس الإقليمى لخنيفرة بتاريخ القاضي هذا الملحق التعديلى
- بناء على مقرر جماعة خنيفرة بتاريخ القاضي هذا الملحق التعديلى
- واعتبارا للإدارة التى عبرت عنها الطرفين المتعاقدين ، من اجل التعريف وإبراز المؤهلات الطبيعية والسياحية لإقليم خنيفرة.

اتفق كل من:

■ المجلس الإقليمى لخنيفرة

■ وجماعة خنيفرة

على ما يلى:

الفصل 01: موضوع التعديل

بموجب هذا التعديل تتولى جماعة خنيفرة تمويل انجاز الشطر المتبقى من مشروع انجاز فيلم وثائقي تعريفى بإقليم خنيفرة بشكل مباشر عوض تحويل مساهمتها لحساب الميزانية الإقليمية كما هو منصوص عليه في المادة 05 من التفافية. التوقيعات

رئيس المجلس الإقليمى لخنيفرة رئيس جماعة خنيفرة

تأشيرة السيد عامل إقليم خنيفرة

كاتب المجلس

رئيس جماعة خنيفرة

جمال السكاك

م.المصطفى بايا

وختاما لأشغال الدورة تفضل رئيس المجلس برفع برقية ولاء وإخلاص إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.